

## الملايين يعانون بسببه.. عبث ابن سلمان دمّر اقتصاد آل سعود

### التغيير

وجه الأكاديمي البحريني د. عبد الهادي خلف انتقاداً لاذعاً لمحمد بن سلمان الذي عبث بمقدرات الجزيرة العربية وأوصل اقتصادها إلى الحضيض بنزاعه المدمر على سوق النفط و تحويله "صندوق الاستثمارات العامة" إلى صندوق ثروة سيادي خاص به يسحب منه ما يشاء لتغطية احتياجات طارئة.

وقال د. عبد الهادي في مقال له بصحيفة "السفير العربي" ما نصه:

في بداية هذا الشهر، خفضت "وكالة موديز للتصنيف الائتماني" تصنيف مملكة آل سعود من مستقر إلى سلبي. وأرجعت الوكالة ذلك التخفيض إلى ارتفاع المخاطر المالية التي تواجهها حكومة آل سعود، بسبب انهيار أسعار النفط، والغموض بشأن قدرة الحكومة على تعويض خسائر عائدات النفط، واستقرار ديونها على المدى المتوسط. ربطت الوكالة هذا التصنيف السلبي بأمرين:

- أولهما المخاطر التي تحيط بالأوضاع المالية لآل سعود جراء تزامن الهزة الناجمة عن انخفاض الطلب على النفط وتدهور أسعاره مع تداعيات جائحة كورونا.

- ثانيهما الشك في قدرة حكومة آل سعود على معالجة تداعيات خسائرها في سوق النفط وعجزها عن ضبط أعباء ديونها.

يضيف تقرير وكالة "موديز" الأخير خطوطاً حالكة إلى الصورة المظلمة التي يتداولها دارسو الوضع الاقتصادي السعودي. وهو وضعٌ تدفعه عوامل كثيرة، منها سوء الإدارة والارتهان إلى الخارج، نحو أزمة اقتصادية لم تعهدها البلاد منذ دخولها عصر النفط.

فقرار آل سعود الأخير بالالتزام بخفض إنتاجها من النفط يعني - حسب تقديرات متفائلة - أن عوائدها ستنخفض بنسبة 33% في هذه السنة، وبنسبة 25% في السنة القادمة مقارنة بعائداتها النفطية في 2019.

سيتبع ذلك انخفاض إجمالي الناتج القومي، وتسارع انكماش عوائد قطاعات الإنتاج غير النفطية التي يعتمد نشاطها ونموها في مملكة آل سعود، كما في بقية بلدان الخليج، على الإنفاق الحكومي.

"إجراءات صارمة... شديدة ومؤلمة لكنها ضرورية"

في الثاني من هذا الشهر (مايو/أيار) أعلن وزير المالية السعودي أن حكومته "ستتخذ إجراءات صارمة جداً"، وأن هذه الإجراءات قد تكون مؤلمة". فحكومة آل سعود، حسب الوزير، تواجه أزمة لم تواجهها من قبل. فإيراداتها النفطية انخفضت إلى النصف، ويتوجب عليها أن تقوم بتخفيض نفقاتها.

وكان الوزير قد أعلن في تصريح سابق عن خفض ميزانية العام الحالي بمقدار 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار)، أي ما يمثل 5% من ميزانية الإنفاق العام. لم يحدد الوزير نوعية وتفاصيل تلك الإجراءات الصارمة والمؤلمة، إلا أنه أشار، دون تفاصيل، إلى تخفيض شديد في بند النفقات في الميزانية.

اعتمدت سلطات آل سعود تقليدياً على ثلاثة مصادر تمويل أساسية لتعويض النقص في عوائد النفط جراء تقلبات السوق. وهذه المصادر هي الاستدانة، والسحب من الاحتياطي، وخفض الإنفاق الحكومي في انتظار عودة عوائد النفط إلى الارتفاع.

ويبدو أن السلطات هناك تتصرف كما تصرف في السابق، دون أن تأخذ بعين الاعتبار أن وضع حكومة آل سعود الآن ليس كوضعها السابق.

ستأتي الإجراءات "الشديدة والمؤلمة" التي ستتخذها حكومة آل سعود منسجمة مع السياسة الاقتصادية التي اعتمدها محمد بن سلمان منذ وصوله إلى السلطة. إلا أنها لن تؤدي إلى معالجة مكان الخلل البنوية في الاقتصاد السعودي. بل هي قد تفاقم تداعيات ذلك الخلل وتزيد من معاناة الناس.

يستسهل وزير المالية وغيره من المسؤولين السعوديين تبرير اللجوء إلى فرض إجراءات شديدة ومؤلمة، كما يستسهلون دعوة الناس إلى شد الأحزمة، بالإشارة إلى "الظروف الاقتصادية والعالمية الناتجة عن تبعات تفشي الوباء العالمي كوفيد-19 وانخفاض سعر النفط".

وبهذا يتحاشون التعاطي مع الواقع، ومعالجة أخطاء السياسة الاقتصادية المعتمدة وتخطيها. ولعل آخر تلك الأخطاء القرارات التي أشعلت النزاع المدمر في سوق النفط، ودور آل سعود، وبخاصة محمد بن سلمان، في تأجيج ذلك النزاع الذي أدى إلى إغراق سوق النفط وتدني سعره وانخفاض عوائده.

لقد كان ذلك النزاع مقامرة وحماقة في آن، فلم يحقق آل سعود أهدافهم السياسية من قراراتها في 3/2020/8 برفع إنتاجهم النفطي إلى أكثر من 12 مليون برميل يوميا، وإعطاء حشومات معتبرة لزيائهم في سوق النفط. لقد غامر آل سعود وخسروا كما خسروا غيرهم من منتجي النفط.

إلا أن خسائرها أكبر بكثير من خسائر غيرها بحكم أنها أكثر أعضاء "الأوبك" إنتاجاً وتصديراً للنفط. وتتفاقم آثار تلك الخسائر في مملكة آل سعود بسبب أن عائدات النفط هي موردها المالي الرئيس. فلقد كانت تخسر 12 مليون دولار يوميا مقابل كل دولار ينخفض من سعر برميل النفط، فما بالك حين ينخفض سعر البرميل من 80 دولاراً فما فوق إلى 20 دولاراً فما دون.

مضاعفة الدين واستنزاف الصندوق السيادي

لقد تضاعفت ديون آل سعود في السنوات الأربع الماضية، أي منذ بداية تولي محمد بن سلمان ولاية العهد. ففي 2016 كانت ديون آل سعود في حدود 23 مليار دولار أمريكي. وفي 2019 بلغ إجمالي الديون المستحقة على حكومة آل سعود 149 مليار دولار، نصفها ديون خارجية.

وسيستمر هذا التوجه في 2020 طبقاً لمصادر وزارة المالية بنظام آل سعود، التي تشير إلى استدانة ما قد يزيد على خمسين مليار دولار إضافية. علاوة على ذلك، تعتمد السياسة المالية لآل سعود على اللجوء أيضاً إلى السحب من الاحتياطات المالية المتمثلة في الصناديق السيادية.

أهم صناديق الثروة بنظام آل سعود هو "صندوق الاستثمارات العامة" الذي أصبح أحد الأذرع التنفيذية، التي وضع محمد بن سلمان يده عليها مباشرة بعد وصوله إلى ولاية العهد. سارت الأمور في البداية بشكل إيجابي. فلقد خطط الصندوق لنمو سنوي ليصل إلى 400 مليار دولار بحلول عام 2020.

وبالفعل ازدادت أصول الصندوق خلال سنتين (ديسمبر/كانون الأول 2015 وسبتمبر/أيلول 2017). إلا أن تلك الصورة الزاهية والمبشرة بالخير كانت مضللة في الوقت نفسه. إذ لم تشكل أرباح الاستثمارات التي يديرها الصندوق سوى جزءٍ محدودٍ من نموه.

بل كان نموه ذلك معتمداً بالأساس على ضخ رأس المال من قبل الحكومة إلى الصندوق وتحويل بعض الأصول الحكومية إليه. ولهذا أصبح الصندوق حسب دراسة الباحث الألماني ستيفان رول "صندوق ثروة سيادي خاص بالأمير".

فبدلاً من أن يقوم بما يُفترض بالصناديق السيادية أن تقوم به كاحتياطي للأجيال القادمة، وكأداة لتحريك مشروعات التنمية الاستراتيجية، وكأداة للاستثمار، أصبح خزنة خاصة يستطيع محمد بن سلمان أن يسحب منها ما يشاء لتغطية احتياجات طارئة.

ولهذا لم يستغرب أحدٌ في الإعلام السعودي حين كشف وزير المالية أن حكومة آل سعود سحبت تريليون ريال (أي ما يزيد على 266 مليار دولار) من احتياطي الصناديق السيادية خلال السنوات الأربع الماضية.